دراسات عالمية

الوفاق الهندي ـ الإسرائيلي

أفرايم إنبار

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 56

A
320.9
D597da/56
c.1

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث وأهم المستجدات العالمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاستراتيجية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي بصفة عامة.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة «**دراسات عالمية**» التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتعلق باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحّب المركز بتلقي الترجمات والدراسات، وفق قواعد النشر الخاصة بسلسلة «**دراسات عالمية**».

هيئة التحرير

عايدة عبدالله الأزدي — رئيسة التحرير

عماد قدورة

وائل سلامة

هاني سليمان

A
320.9
D597da/56

دراسات عالمية

الوفاق الهندي - الإسرائيلي

أفرايم إنبار

LAU LIBRARY - BEIRUT
05 JAN 2006
RECEIVED

العدد 56

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

Gift 99044

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

Reprinted from *Orbis*, Vol. 48, No. 1 (2004): 89 - 104, E. Inbar, "The Indian-Israeli Entente" with permission from the Foreign Policy Research Institute. ECSSR is indebted to the author and to publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الطبعة الأولى 2005

ISSN 1682-1211

ISBN 9948-00-739-5

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة «**دراسات عالمية**»
على العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب : 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +

فاكس : 6428844 - 9712 +

E-mail: pubdis@ecssr.com

Website: http://www.ecssr.com

المحتويات

خلفية تاريخية 7

استشراف للنزاعات الإقليمية 12

أجندة استراتيجية مشتركة 14

استنتاجات 30

الهوامش 33

خلفية تاريخية

احتاجت كل من الهند التي استقلت عام 1947 وإسرائيل التي أنشئت عام 1948 إلى أربعة عقود من الزمن كي تتمكنا من إقامة علاقات ودية فيما بينهما، بما في ذلك علاقات دبلوماسية كاملة، وتجارة ثنائية مزدهرة، وتعاون استراتيجي. ولسوف تتخذ هذه الدراسة من الجانب الاستراتيجي لهذه العلاقة - كظاهرة شاعت في حقبة ما بعد الحرب الباردة - محوراً رئيسياً لها. ولاشك في أن الوفاق الهندي-الإسرائيلي يشكل ركناً مهماً من أركان المشهد الاستراتيجي الجديد للشرق الأوسط الكبير الذي يضم آسيا الوسطى وأجزاء من ساحل المحيط الهندي.*

لم ينقطع اهتمام إسرائيل منذ تأسيسها بإقامة علاقات جيدة مع الدول الآسيوية، ومنها تحديداً الصين والهند. ولعل العداء العربي-الإسرائيلي، الذي أحالها إلى دولة منبوذة على المستوى الإقليمي، قد اضطرها لتخطي جاراتها العربيات بحثاً عن أصدقاء وأسواق، فكانت دول الأطراف الخارجية لمحيط منطقة الشرق الأوسط، كتركيا وإيران وأثيوبيا، مثلاً، من بين أولى أهداف مبدأ "المحيط الخارجي" الإسرائيلي،[1] دون التقليل من الاهتمام البالغ الذي توليه إسرائيل أيضاً للبلدان الآسيوية. وبدا أنها ولبعض الوقت قد حققت نجاحاً ملحوظاً في هذا الإطار - وبخاصة في بورما (ميانمار)، على سبيل المثال - غير أن تحقيق نجاحات أكبر باتجاه الشرق لم يكن بالمهمة السهلة نظراً إلى أن المجتمعات الآسيوية ترى في إسرائيل ظاهرة يطغى عليها الطابع الغربي إلى حد بعيد، ناهيك عن الفوارق الثقافية العميقة التي تفصل هذه المجتمعات عن المجتمع اليهودي.

وعلى الرغم من أن الهند قد اعترفت بإسرائيل في أيلول/ سبتمبر 1950، فإنها لم تقم معها علاقات دبلوماسية كاملة، ولم تسمح لها إلا بفتح قسم قنصلي في بومباي عام 1953، فالغالبية العظمى من قيادات حزب المؤتمر الهندي الحاكم يومذاك كانت قد

* يناقش المؤلف العلاقة الهندية-الإسرائيلية في هذه الدراسة من وجهة النظر الإسرائيلية، ولذلك فإن ثمة آراء ومصطلحات تستخدم فيها تعبر عن وجهة النظر تلك. (المحرر)

ربطت المشروع الصهيوني بالكولونيالية الاستعمارية الغربية، بل إن إسرائيل لم تنل ما يكفي من تقبل الهند لها لأن تأسيسها كان وليد قرار تقسيم فلسطين، وهو مبدأ ما كان يحظى برضا الرأي العام الهندي. أضف إلى ذلك نزوع المسلمين عامة لمؤازرة القضية العربية في وقت كانت فيه الحكومة الهندية حريصة على عدم إثارة حفيظة الأقلية المسلمة في الهند. ومن جانبها، عملت إسرائيل في سنواتها الأولى على رفع مستوى علاقاتها مع الهند، التي تشغل موقعاً قيادياً في حركة عدم الانحياز، ولكن دونما نجاح يذكر.[2] وبدا أن الضغوط التي مارستها الكتلة العربية داخل الحركة قد حالت دون قبول الهند بمحاولات التودد الإسرائيلية، بل وجعلت الحركة تتبنى خطاً سياسياً مناهضاً لإسرائيل. وجاء الاصطفاف التدريجي من جانب هذه الأخيرة خلال فترة الستينيات من القرن العشرين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كحليف رئيسي لها ليخلق عوائق جديدة أمام محاولات تحسين علاقاتها مع الهند، التي كانت تساورها شكوك عميقة حيال السياسة الخارجية الأمريكية.

ولم تكن المساعدات المتواضعة التي قدمتها إسرائيل للهند، سواء في مواجهتها مع الصين عام 1962 أو خلال حربيها مع باكستان عامي 1965 و1971، ولا التعاون الضيق النطاق بين جهازي المخابرات في الدولتين لأعوام عدة، ليغير شيئاً في أسلوب تعامل الهند مع إسرائيل. وما كانت اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية التي أبرمت عام 1979 لتخفف من حدة المواقف العدائية التي اتخذتها النخبة السياسية الهندية ضد إسرائيل على الصعيد الرسمي، حتى إن الهند لم تسمح، خلال السنوات الست بين عامي 1982 و1988، بإقامة علاقات قنصلية كاملة بين الدولتين.[3]

ولم يأت التغيير في مواقف الهند حيال إسرائيل إلا مع نهاية الحرب الباردة عام 1991. ففي الوقت الذي شرعت فيه الهند بإعادة تقييم سياستها الخارجية نظراً إلى تراجع الاتحاد السوفيتي – حليف الهند إبّان معظم سنوات الحرب الباردة – عن موقع القوة العظمى، فهي ما لبثت أن أعادت النظر في علاقاتها مع إسرائيل وصارت توازن بين ما جنته من فوائد دبلوماسية جراء خفض مستوى علاقاتها معها ومنح صوتها

للعرب داخل الأمم المتحدة، وبين المنافع المحتملة التي ستحصدها من تقاربها مع إسرائيل نظراً للدور المهم الذي باتت تلعبه في الشرق الأوسط.[4]

ومهما يكن من أمر، فقد كان للسياسات الداخلية الهندية دورها في هذا الشأن. فقد كان حزب المؤتمر قد خسر انتخابات عام 1989، ولم يستطع تشكيل أية حكومة ائتلافية جديدة إلا في أعقاب الانتخابات العامة التي أجريت في حزيران/ يونيو 1991. ومن هنا فإن هيمنة حزب الشعب الهندي "بهاراتيا جاناتا" على النظام السياسي الهندي قد أزالت شيئاً من التردد الذي ساد المواقف المتخذة حيال إسرائيل. وفي ضوء توجهات هذا الحزب القومية الهندوسية، لم تعد الدولة اليهودية لتشكل عبئاً دبلوماسياً إن هي أمست حليفاً محتملاً للهند في مواجهة باكستان والتيارات الإسلامية المتطرفة. وفي واقع الحال، فقد تبنى الحزب في مؤتمره الذي عقده في تشرين الأول/ أكتوبر 1991 الدعوة إلى إقامة علاقات كاملة مع إسرائيل. وأخيراً فإن برامج "تحرير" الاقتصاد الهندي التي كان رئيس الوزراء ناراسيما راو قد شرع بتطبيقها – والتي تعتمد كثيراً على المبادلات الاقتصادية والتكنولوجية مع الغرب – جاءت هي الأخرى لتصب في صالح عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل التي أصبحت جزءاً من الاقتصاد المعولم الجديد الذي تطمح الهند إلى الانضمام إليه.[5]

وبالإضافة إلى كل ما تقدم، فإن العوامل العديدة التي كانت تقف حائلاً دون تطوير علاقات الهند مع إسرائيل لم يعد لها الآن وجود، ومن بينها أن التحولات التي شهدها قطاع الطاقة قد أضعفت النفوذ السياسي الذي دأبت البلدان العربية المنتجة للنفط على ممارسته على الهند، ففي أواخر فترة الثمانينيات من القرن العشرين كانت حدة المخاوف من نشوب أزمات في ميدان الطاقة قد خفت إلى حد بعيد. ومع تحول السوق النفطية إلى سوق يستحوذ عليها المشترون لا الباعة، فقد أخذ بالتلاشي ثقل الاعتراضات العربية على تقوية العلاقات مع إسرائيل.

أضف إلى ذلك أن عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، والتي أعيد تفعيلها وسط حملة إعلامية أثارتها الولايات المتحدة الأمريكية إثر حرب الخليج عام 1991، قد

قللت هي الأخرى من شأن الاحتجاجات التي يطلقها أعداء إسرائيل الإقليميون ضد أية أطراف ثالثة تقيم علاقات متينة معها. وتحول مؤتمر السلام الذي التأم في مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، والذي بعثت إليه غالبية الدول العربية بوفود رفيعة المستوى، إلى فرصة أمام الدول التي ظلت مترددة – حتى ذلك اليوم – عن بناء علاقات أوثق مع إسرائيل.

وعلى الرغم من أن الهند هي التي لوحت لإسرائيل برغبتها في تمتين علاقاتها معها تدريجياً، فإن الأخيرة رفضت أسلوب الخطوة خطوة وأصرت على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة قبل أن يكون بمقدور الهند المشاركة في إطار العمل المتعدد الأطراف الذي أرسيت أسسه في مدريد. وإذا كانت لنيودلهي مصالح عديدة في الشرق الأوسط (في مجالات النفط، والعمالة الأجنبية، والتيارات الإسلامية المتطرفة) فقد كان يهمها إلى أبعد حد الانضمام إلى هذا المسار المتعدد الأطراف، ولاسيما في الجوانب المتعلقة بمراقبة الأسلحة والأمن الإقليمي. وهكذا، فقد أعلن في التاسع والعشرين من كانون الثاني/ يناير 1992 عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الدولتين، وهو الإعلان الذي ارتبط على وجه التحديد بزيارة رئيس الوزراء الهندي ناراسيما راو المرتقبة لواشنطن.

وعلى أية حال، فالهند لم تكن البلد الوحيد الذي كان يسعى ليخطب ود إسرائيل، فما لبثت كل من روسيا والصين وتركيا أن استثمرت هي الأخرى الأوضاع المتغيرة لإنشاء علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، في الوقت الذي استأنفت فيه دول آسيوية أخرى، مثل لاوس وكمبوديا وفيتنام، علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. ولأن الهند لم ترد أن تتخلف وراء الصين التي كانت قد بدأت بتحسين علاقاتها شيئاً فشيئاً مع إسرائيل منذ فترة الثمانينيات، فقد جعلت من تعزيز علاقاتها معها بنداً من خطة واسعة النطاق وذات بعد عالمي أعدتها لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تستهدف تطبيع العلاقات مع لاعب دولي يمتلك تقنيات متطورة، وتتعاظم أهميته يوماً بعد آخر، ويرتبط بعلاقات ممتازة مع واشنطن. ولم يفت إسرائيل أن تنتهز هذه الفرصة لتحسين علاقاتها مع بلدان كانت فيما مضى تدور في الفلك السوفيتي (في أوربا

الشرقية وآسيا الوسطى) ومع أخرى كثيرة غيرها سبق لها أن تمنعت عن إقامة علاقات كاملة معها.

وثمة سيل من الزيارات المتبادلة قام بها مسؤولون كبار أريد لها أن تضفي محتوى واضحاً ومتميزاً على هذه العلاقات، ومنها زيارة الرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمان للهند في كانون الأول/ ديسمبر 1996 والتي دلت على بداية مرحلة جديدة لعلاقات دافئة بين الدولتين تميزت بالتوقيع على اتفاقيات تجارية مختلفة، والشروع بتنفيذ مشروعات زراعية وصناعية مشتركة، وفتح خطوط جوية مباشرة بينهما. وبحلول العام 2002، بلغت أرقام التعاملات التجارية الثنائية ملياراً ونصف مليار دولار أمريكي، أي سبعة أضعاف ما كانت عليه عام 1992 (202 مليون دولار أمريكي)، فاحتلت الهند بذلك المرتبة الثانية – بعد هونج كونج – على قائمة كبار شركاء إسرائيل التجاريين في القارة الآسيوية. وعلى صعيد آخر، جرى تكثيف الأواصر الثقافية بين الدولتين دون أن يفضي هذا إلى ردود أفعال مضادة كانت الهند تخشى وقوعها من جانب الأقلية المسلمة فيها. وكانت الدولتان قد توصلتا في أواخر التسعينيات من القرن العشرين إلى وجهات نظر مشتركة حيال النزاعات الناشبة في منطقتيهما وإلى أجندات استراتجية مشتركة.[6] وفي كانون الثاني/ يناير 1999، أزال القرار الأمريكي القاضي برفع العقوبات التي كانت واشنطن قد فرضتها على الهند – في أعقاب التجارب النووية التي أجرتها في أيار/ مايو 1998 – عقبة كأداء كانت تعترض سبيل العلاقات بين الدولتين ليمهد الطريق بذلك لبلوغ درجة أوثق من الصلات القائمة بينهما. وبدا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب التي أعقبتها قد خلقتا مناخاً مؤاتياً لقيام تعاون هندي-إسرائيلي أوسع نطاقاً. ولقد تجسد هذا التقارب في الزيارة التاريخية التي قام بها أرييل شارون في أيلول/ سبتمبر 2003 للهند في أول زيارة من نوعها على الإطلاق يقوم بها رئيس وزراء إسرائيلي، ولتشكل هذه فرصة يعزز من خلالها كل طرف تفهمه لمواقف الآخر على أرفع المستويات، ولتقوية العلاقات الثنائية – عسكرياً وتجارياً – أكثر فأكثر.[7]

استشراف للنزاعات الإقليمية

إن الهند وإسرائيل كانتا وماتزالان طرفاً في صراع طال به الأمد، وخاضتا حروباً رئيسية عدة ضد جاراتهما، الأولى مع الصين وباكستان، والثانية ضد مصر والأردن وسوريا ولبنان. وكلتاهما تواجه تحديات تتمثل في الإرهاب والصراعات الأقل حدة، وأعداء بحوزتهم أسلحة تدمير شامل.

ومثلها مثل إسرائيل، تشعر الهند أنها محاصرة في منطقتها. ولأنها في خوف من محاولات باكستان الرامية لتفكيكها، فهي ضالعة في حرب بالإنابة عن طريق توفير الدعم للعمليات المسلحة التي تشنها الحركات الإسلامية الانفصالية. وعلاوة على ذلك، وبرغم الجهود الدبلوماسية الحاذقة التي تبذلها لتخفيف حدة التوتر الذي يشوب العلاقات الهندية ـ الصينية، فإن معظم المحللين الاستراتيجيين الهنود يرون أن التقدم الاقتصادي الهائل الذي حققته الصين ينطوي على أبعاد تعرض الأمن القومي الهندي للخطر.[8] أما إسرائيل، فقد شهد وضعها الاستراتيجي تحسناً كبيراً على مدى العقدين الفائتين مع انطلاق عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، والتحولات الإيجابية التي طرأت على النظام الدولي ولاسيما بروز الولايات المتحدة الأمريكية – الحليف الدائم – كقوة عالمية مهيمنة. ومع ذلك، فإن مخاوفها من المخاطر التي تتهدد وجودها ذاته لم تهدأ بسبب مساعي البعض من أعدائها – العراق (حتى استيلاء الولايات المتحدة الأمريكية عليه عام 2003) وإيران وليبيا وسوريا – لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وضمن المنطقة التي تنتمي إليها كل دولة من الدولتين، فإن الاثنتين تخوضان صراعاً طال أمده وينطوي على عناصر ومكونات إثنية ودينية معقدة. وكل منهما يشعر بأن المجتمع الدولي قد أخفق في تفهم جوهر الصراع الذي يخوضه، إذ ترى نيودلهي أن الضغوط التي تمارس على إسلام أباد لدفعها إلى مكافحة الإرهاب بفاعلية أشد قد مهدت الطريق لضغوط موجهة صوب نيودلهي نفسها لجعلها أكثر جدارة بالجهود التي تبذلها باكستان لوضع نهاية للإرهاب.[9] أما الإسرائيليون فيعتقدون أنهم باتوا تحت وطأة عبء تقديم التنازلات للقيادة الفلسطينية انطلاقاً من الافتراض المثير للجدل والقائل بأن هذه الأخيرة ينبغي تمكينها من تقديم إنجازات لناخبيها بغية حشد الدعم

اللازم لإنهاء أعمال العنف. ومهما يكن من أمر، فإن الهند وإسرائيل تتبنيان موقفاً يقوم على عدم الدخول في أية مفاوضات مادام الخصم يشمل الإرهاب برعايته، وهو موقف غالباً ما تعده دول أخرى متصلباً دونما ضرورة أو داع.

والخطر الذي يتوعد الدولتين هو نفسه التيار الإسلامي الراديكالي القادم من الشرق الأوسط الكبير. فالهند ترى في المملكة العربية السعودية – تحديداً – بؤرة للتطرف الإسلامي، وهي بالتالي تشعر بالقلق إزاء طبيعة العلاقة السعودية ـ الباكستانية. أما بالنسبة لإسرائيل، فإن الحركات الإسلامية الراديكالية في كل من العالم العربي وإيران باتت تشكل تحدياً دائماً لأمنها. فهذا المزيج من الكراهية التي تضمرها إيران لإسرائيل وما بحوزتها من قدرات نووية أضحى تهديداً صريحاً للدولة اليهودية مثلما هي تماماً حال الترسانة النووية الباكستانية – التي قد تقع في أيادي جماعات إسلامية متطرفة – بالنسبة للهند. ولعل وضعاً كهذا يبرر الدعم الذي توليه الدولتان لتطوير منظومات دفاعية مضادة للصواريخ الباليستية. ومن هنا يتأتى الاهتمام الشديد الذي أثاره في الهند نجاح إسرائيل الملفت للنظر في تطوير صاروخ "أرو ـ 2" (بتمويل كبير من جانب الولايات المتحدة الأمريكية) وفي ما أنجزته من أبحاث متقدمة في التقنيات العسكرية.

وتخشى الدولتان أن يؤدي الصراعان الكشميري والفلسطيني إلى زعزعة الاستقرار في منطقتيهما على النحو الذي ربما استدعى تدخلاً خارجياً غير مرغوب فيه. وكلتاهما تتمنى على الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة أن تقصر حضورها على دور الوسيط في صراعات مثل هذه. وتحقيقاً لهذه الغاية، مابرحت الهند تواصل العمل جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية على إطفاء فتيل بؤر التوتر الإقليمية.[10] وعلى سبيل المثال، فقد أفلحت الدبلوماسية الأمريكية، وبدعم من المؤسسة العسكرية الهندية، في إقناع إسلام أباد بالانسحاب من المجابهة في كارجيل (Kargil) عام 1999، ومن ثم في تخفيف حدة التوتر الذي نشب عام 2002.

بيد أن الدولتين تفترقان عن بعضهما في ما يتعلق بتوجهاتهما الكونية. فعندما انهار الاتحاد السوفيتي، خسرت الهند المصدر الرئيسي الذي تحصل منه على الدعم السياسي والتكنولوجيا العسكرية. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على علاقاتها مع

واشنطن، فمابرحت نيودلهي تفضل عالماً متعدد الأقطاب يكون لها فيه قدر أكبر من حرية التحرك والاختيار وربما لعب دور أهم في الشؤون الدولية. وعلى العكس من ذلك، فإن زوال الاتحاد السوفيتي بالنسبة لإسرائيل، وهو الحليف الرئيسي لأعدائها العرب، إنما هو مغنم مجاني خالص أفضى إلى هيمنة أمريكية مطلقة تلبي متطلباتها. فالولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الأشد دعماً واستجابة لمواقف إسرائيل واحتياجاتها في مجال صياغة سياساتها الشرق أوسطية. أضف إلى ذلك أن الأخطار التي تتهدد وجود إسرائيل ذاته لم تتلاشَ في عالم ما بعد الحرب الباردة، ولعل أية قوة منافسة تقف نداً أمام واشنطن – كالصين مثلاً – من المرجح أن تقف إلى جانب العرب.

أجندة استراتيجية مشتركة

العلاقات العسكرية

لطالما بدت مواقف المؤسسة العسكرية الهندية حيال إسرائيل أقل عداءً من المواقف الحكومية الرسمية. ففي ظل الإنجازات التي حققتها إسرائيل في ساحات الحرب وعلى صعيد إنتاجها الحربي على امتداد الأعوام الفائتة، أخذت هذه المؤسسة – من الناحية المهنية – تدرك تماماً مأزق إسرائيل الاستراتيجي وتقدّر لها أداءها الحربي. واستطاعت الهند، شيئاً فشيئاً، تخطي الحواجز التي تعوق دخولها في تعاون أمني مع الدولة اليهودية، فقام قائد سلاح الجو الإسرائيلي بزيارة رسمية للهند في آذار/ مارس 1995، ورد له نظيره الهندي الزيارة عام 1996 الذي شهد أيضاً زيارة عبد الكلام، وكان يومذاك رئيساً لإدارة البحث والتطوير الدفاعية الهندية. وفي نيسان/ إبريل 1997، بعثت الهند أول ملحق عسكري لها في إسرائيل لتبدأ بذلك حقبة جديدة من العلاقات الثنائية. وخلال زيارته التي قام بها لإسرائيل في حزيران/ يونيو 2002، والتي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، أعلن وزير الداخلية الهندي كريشنا أدفاني أنه جاء بهدف تمتين أواصر التعاون بين الدولتين على كل الأصعدة.

ومع ذلك، فهذه العلاقة الآخذة بالنمو لم ترتق قطعاً إلى مستوى التحالف العسكري، فلا أحد من الطرفين كان يريد الانجرار إلى الصراع الإقليمي الذي يخوضه

الآخر، بل إن كلاً منهما مابرح يؤكد على أن صلات التعاون العسكري القائمة ما بينهما لا تستهدف أي طرف ثالث ولا يراد لها غير تعزيز القدرات الوطنية للدفاع عن النفس وتوطيد الاستقرار. ومن المؤكد أن إسرائيل لم ترد لنفسها أن تُعد خصماً لباكستان،[11] بل إنها أظهرت حرصاً كبيراً على سلامة علاقاتها مع الصين. وعلى النحو نفسه، فإن للهند هي الأخرى مصالح سياسية واقتصادية في العالم العربي، وسجلاً حافلاً بالمواقف الداعمة للفلسطينيين، وقوة آخذة بالتزايد من العمالة الهندية في الخليج. أضف إلى ذلك أن مواقف الهند حيال إيران المجاورة لباكستان تختلف عن تلك التي تتخذها إسرائيل إزاءها، بيد أن ثمة اهتمامات ومجالات متداخلة مهمة تظل مدعاة لتعاون محتمل أوسع نطاقاً.

ومهما يكن من أمر، فإن ميادين العلاقات العسكرية تشتمل على: مشتريات الأسلحة، وخطط مشتركة لإنتاج المعدات الحربية، والتعاون في مكافحة الإرهاب. وقد أقامت الدولتان مؤخراً علاقات للتعاون في مجال النشاطات الفضائية.

نقل الأسلحة والتكنولوجيا

لقد جاء المسعى الهندي لامتلاك أحدث التقنيات الحربية متوافقاً مع حاجة إسرائيل لتوسيع سوق منتجاتها العسكرية. فعلى الجانب الهندي، باتت المشاريع الدفاعية المحلية الرئيسية عرضة لارتفاع كبير في التكاليف وتجاوز للسقوف الزمنية المحددة للإنجاز، ناهيك عن المصاعب التي تواجهها نيودلهي في مجال تطوير مركبات جوية غير مأهولة وأنواع مختلفة من الصواريخ. ونظراً لعجز روسيا عن تسليم منظومات الأسلحة التي وعدت بها في الأوقات المتفق عليها ووفقاً للتخصيصات المالية المقررة لها في الميزانية، فقد لجأت الهند إلى إسرائيل لتتحول هذه إلى ثاني أكبر مجهزيها بالمعدات العسكرية بعد روسيا، فيما احتلت فرنسا المرتبة الثالثة.

وتسهم الشركات الإسرائيلية في مساعدة الهند على تحديث منصات الإطلاق السوفيتية العتيقة الطراز نظراً إلى أن إسرائيل قد أسست لنفسها على مدى الأعوام الماضية سجلاً ممتازاً في مجال إعادة تأهيل وتطوير المعدات العسكرية القديمة أياً كان

نوعها أو منشأها، أما إذا تعلق الأمر بالمعدات الروسية الصنع، فإن إسرائيل تستفيد من المهاجرين السوفيت الذين سبق أن عملوا كمهندسين وفنيين في الصناعات الحربية السوفيتية.

وعلى الرغم من أن الشركات الإسرائيلية كانت في عام 1996 قد خسرت لصالح روسيا فرصة الفوز بعقود مشاريع تحديث الطائرات الهندية من طراز (MiG-21) الروسية الصنع، إلا أنها ضمنت لنفسها عقوداً عدة لتجهيز النسخ المحدَّثة من هذه الطائرات بمنظومات إلكترونية، فيما تمكنت مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية من إبرام عقود ضخمة مع سلاح الجو الهندي يقضي بعضها بتزويد الطائرات المعدة لمهاجمة أهداف على الأرض من هذا الطراز بقنابل توجه بالليزر. وثمة تقارير ذكرت أن مفاوضات بلغت مراحل متقدمة تدور بين الدولتين بشأن تطوير دروع أسطول دبابات الجيش الهندي من نوع (T-72) الروسية الصنع وتزويدها بأحدث أجهزة التصوير الحرارية ومنظومات التحكم بالتصويب.[12] كما فازت شركة سولتام سيستمز (Soltam Systems) الإسرائيلية بعقد آخر لتحديث قطع المدفعية من عيار 133 ملم السوفيتية الصنع، وهي - أي الشركة - مرشحة لتنفيذ مشروع تطوير المدافع المضادة للطائرات نوع (L-60) لحساب الجيش الهندي.

وفي عام 1996، اشترت الهند من إسرائيل منظومة متطورة لمناورات القتال الجوي جرى نصبها في قاعدة جامناجار الجوية. وفي أواخر العام نفسه، فازت مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية بعقد قيمته 10 ملايين دولار لبناء زورقين من زوارق البحرية طراز دفورا (Dvora MK-2)، وتنفذ شركة تاديران (Tadiran) المتخصصة بالاتصالات العسكرية - إضافة لذلك - عقداً تقوم بموجبه بتزويد نيودلهي بمعدات حربية تصل قيمتها إلى مئات الملايين من الدولارات. وفي الوقت نفسه، أعلنت شركة سولتام سيستمز أنها تعمل على تجهيز الجيش الهندي بما قيمته عشرات الملايين من الدولارات من قطع المدفعية (مدافع ذاتية الدفع عيار 155ملم).[13]

وفيما يتعلق بالمركبات الجوية غير المأهولة، فقد اتضح أن الجهود التي تبذلها الهند محلياً لإنتاج مثل هذه المركبات لأغراض هجومية واستطلاعية قد أفضت إلى نتائج هزيلة. ومن هنا فقد أبرمت وزارة الدفاع الهندية في عام 2001 عقداً مع مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية لتزويدها بمركبات كهذه بقيمة 7.2 ملايين دولار للطائرة الواحدة التي ستبلغ حاجة القوات المسلحة الهندية منها على مدى الأعوام الخمسة القادمة ما يربو على 100 طائرة من النوع التكتيكي و200 أخرى من النوع الذي يستخدم في العمليات التي تنفذ على ارتفاعات منخفضة وعالية. وكانت معركة كارجيل الحدودية التي نشبت عام 1999 قد سلطت الضوء على الحاجة لمثل هذه الطائرات، وذلك لأن عمليات الاختراق كان يمكن الكشف عنها في وقت مبكر لو أن الهند امتلكت طائرات تجسسية من دون طيار. ولأن سلاح البحرية الهندي يفتقر إلى الطائرات المزودة بنظم الإنذار والقيادة المحمولة جواً، فقد اعتمد هو الآخر على هذه الطائرات. وخلال عام 2003، أبرمت الهند مع مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية عقداً بقيمة 130مليون دولار تتولى هذه الأخيرة وفقاً له تزويد الهند بـ 18طائرة غير مأهولة من طراز حيرون (Heron)، يتوقع أن تطلب الهند شراء 16 طائرة إضافية منها. وقد اتفقت المؤسسة الإسرائيلية مع شركة هندوستان لصناعة الطائرات المحدودة المملوكة للدولة على إنشاء قسم للصيانة والخدمات الأخرى في حيدر أباد.[14]

وفي أعقاب إلغاء مشروع إنتاج منظومة تريشول (Trishul) المضادة للصواريخ في كانون الثاني/ يناير 2003، قررت الهند تزويد عشر من سفنها الحربية بمنظومة باراك الإسرائيلية المضادة للصواريخ. وقد قام سلاح البحرية فعلاً بنصب هذه المنظومات (سطح - جو) على سبعٍ من سفنه الحربية لحمايتها من الطائرات المهاجمة والصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت والتي يعجز الرادار عن التقاطها. وفي نيسان/ إبريل من العام نفسه، تم إبرام صفقة بقيمة 40 مليون دولار للحصول على منظومة جديدة، فيما سيتم شراء اثنتين أخريين بحلول نهاية العام، وعشر منظومات إضافية خلال السنوات الخمس أو السبع القادمة، ليصل بذلك العدد الإجمالي لهذه المنظومات إلى عشرين منظومة.[15]

وفي عام 2003 أيضاً، تعاملت وزارة الدفاع الهندية بشكل إيجابي مع مقترح تقدمت به القوات المسلحة لشراء ما قيمته مليار ونصف مليار دولار من أنظمة الرادار، بمعزل عن منظومات (ABM) الرادارية آرو ـ 2 (Arrow-2)، وفالكون (Falcon)، وجرين باين (Green Pine) التي تتفاوض الهند فعلياً على شرائها من إسرائيل. وكانت شركة بهارات (Bharat) الحكومية للإلكترونيات قد عرضت منظوماتها على وزارة الدفاع، إلا أن مسئولاً عسكرياً بارزاً ذكر أن هذه الرادارات أقل كفاءة من المعدات التي ينتجها المصنّعون الأجانب. وقد تقدمت شركات إسرائيلية، ومنها على سبيل المثال مؤسسة الصناعات الجوية وشركة إلتا (Elta) التابعة لها وشركة إلبت (Elbit)، بعطاءاتها للفوز بهذا العقد، فيما عرضت شركة (El-Op) تزويد الهند برادارات متنقلة.[16] وتعمل المؤسسة الإسرائيلية أيضاً على تحوير منتجاتها كي تتلاءم مع احتياجات سلاحي الجو والبحرية الهنديين في مجالي القيادة والسيطرة، وتتطلع في الوقت نفسه للفوز بعقد لتطوير وتحديث ما يزيد على 200 طائرة من طراز (MiG-27).

وفي أعقاب التجارب النووية التي أجرتها باكستان عام 1998، أحيت الهند جهودها الرامية إلى شراء دفاعات جوية فعّالة، فكان أن فاتحت إسرائيل بشأن منظومات فالكون المحمولة جواً والتي يمكن نصبها على طائرات النقل الروسية الصنع من طراز (IL-76)، وكذلك رادارات جرين باين البعيدة المدى التي يمكنها التقاط عمليات إطلاق الصواريخ من مسافات بعيدة؛ إضافة لمنظومات (Arrow-2 ABM). ولأن منظومتي فالكون وآرو ـ 2 تدخلان في نطاق مشروع أمريكي ـ إسرائيلي مشترك، فإن بيعهما يتطلب موافقة أمريكية، وقد تحققت هذه بالنسبة للمنظومة الأولى في أيار/ مايو 2003، ولكنها مازالت معلقة بالنسبة للثانية.

وطبقاً لمحللين عسكريين هنود، فإن النجاح الذي حققته القوات الأمريكية في التصدي للأسلحة العراقية الروسية الصنع قد دفع المخططين الحربيين الهنود إلى التفكير ملياً في مسألة الاتكال كثيراً على روسيا. وهذا ينطوي ضمناً على أن الهند ربما ستولي المعدات العسكرية الغربية اهتماماً أكبر، بما في ذلك المنظومات المصنّعة في

إسرائيل. أضف إلى ذلك أن هؤلاء المخططين، والحديث لأحد مسؤولي وزارة الدفاع الهندية، قد طلبوا من حكومتهم عدم شراء معدات حربية إلكترونية إلا من مجهزين لم يسبق لهم أن باعوا مثلها لبلدان إسلامية،[17] الأمر الذي يعني تفضيل إسرائيل على منافسيها الأمريكيين والفرنسيين.

الإنتاج المشترك

لاشك في أن برامج الإنتاج المشترك تصب في صالح الشركات الإسرائيلية والهندية على حد سواء، الأولى من حيث قدراتها في مجال الأبحاث والتصاميم، والثانية من حيث إمكاناتها التصنيعية. وثمة برامج متعددة قد وضعت بالفعل حالياً تتعاون على تنفيذها بشكل مشترك كل من مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية وشركة هندوستان لصناعة الطائرات بما فيها برنامج لتطوير منصات روسية الصنع. وقد أورد نالايني راجانتي موهانتي (Nalini Rajanti Mohanti)، رئيس شركة هندوستان، المشاريع الهندية ـ الإسرائيلية المشتركة لتحديث طائرات (MiG-27) كأحد أبرز الأمثلة على عمليات الإنتاج المشترك.[18]

وفي أيلول/ سبتمبر من عام 2002، توصلت هاتان الشركتان إلى اتفاق تعملان بمقتضاه بصورة مشتركة على إنتاج مروحيات خفيفة متطورة يتيح لها تصميمها الأساسي تنفيذ عمليات هجومية واستخبارية، إضافة للعمليات المضادة للدبابات والغواصات. ومن المتوقع أن يطلب الجيش الهندي، أول زبائن هذا المشروع، تزويده بما يزيد على 300 طائرة من هذا النوع. وعلى صعيد آخر، بلغت المفاوضات التي تدور حالياً بين الهيئة الهندية لمصانع المعدات الحربية (Ordnance Factory Board) وبين مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية مراحل متقدمة وذلك بشأن إقامة مشاريع دفاعية مشتركة تشتمل على إنتاج المقذوفات "الذكية" الموجهة الشديدة التأثير عيار 130 و150 ملم – المسماة (cargo projectiles) – المصممة في إسرائيل، وأخرى من طراز جراد (Grad) عيار 120 ملم، وأعتدة متطورة للدبابات عيار 125 ملم، إضافة لمدافع هاون "ذكية" من عيار 122 ملم. وتم التوصل أيضاً إلى اتفاقات مماثلة تدخل في نطاق نقل التكنولوجيا لإنتاج قطع المدفعية. وستتولى مؤسسة "رافاييل" (الهيئة الإسرائيلية لتطوير الأسلحة) تزويد الهند بالتكنولوجيا اللازمة التي تمكنها من

إنتاج صواريخ سبايك (SPIKE) المضادة للدروع وصواريخ جو-جو من طراز (PYTHON-4).[19] وفي شباط/ فبراير 2003، أبرمت مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية مع شركة نيلكو (Nelco) الهندية - التي تتخذ من بومباي مقراً لها - اتفاقاً لتطوير وتصنيع وتسويق سلسلة من المنتجات الإلكترونية لصالح قوات الدفاع الهندية بالدرجة الأولى.[20]

الصراعات الأقل حدة (الإرهاب والتسلل)

في شباط/ فبراير 1992، أقر شاراد باوار (Sharad Pawar)، وزير الدفاع الهندي، بالتعاون القائم فعلاً بين الهند وإسرائيل في ميدان مكافحة الإرهاب، بعد أن صار لكل منهما سجل طويل من النشاطات والعمليات المناهضة للإرهاب. ومن بين بنود هذا التعاون الذي يدار بعيداً عن الأنظار تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية، وتمويلاتها، وأساليب التجنيد والتدريب التي تتبعها، وعقد مقارنات بين الخبرات الفكرية والتجارب العملياتية لكل دولة.[21]

وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، احتل التعاون في مجال محاربة الإرهاب مرتبة أرفع على سلم الأولويات الاستراتيجية للكثير من بلدان العالم، وصار الغرب يتفهم على نحو أكثر هموم كل من الهند وإسرائيل فيما يتعلق بالإرهاب. وقد تعلمت كلتا الدولتين الدروس من الأخرى في ميدان ضمان أمن الحدود. فلمواجهة التحديات التي تفرزها النشاطات الإرهابية للجماعات الإسلامية المتعصبة انطلاقاً من معسكراتها التي أقامتها في باكستان، وضعت المؤسسة العسكرية الهندية نصب عينيها تطوير قدرتها على نشر قواتها بأسرع وقت داخل خطوط العدو لتنفيذ عمليات محددة. وتتدارس نيودلهي أيضاً مسألة تشكيل قوة للتحرك السريع تابعة للجيش الهندي قوامها 30000 رجل يروى بأنها تتلقى تدريباتها حالياً في قواعد عسكرية إسرائيلية. وعلى الرغم من أن آموس يارون (Amos Yaron)، المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية نفى ذلك، فإنه أعلن في الوقت نفسه أن الجيش الهندي سيشتري بنادق تافور (Tavor) الهجومية الإسرائيلية لتصبح الهند بذلك أول بلد في العالم يحصل على بضعة آلاف منها. وفي واقع الحال، فإن الهند قد وقعت مؤخراً

عقداً مع مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية بقيمة 30 مليون دولار أمريكي لتجهيزها بـ 3400 بندقية نوع تافور، و200 بندقية قناصة من طراز جليل (Galil)، إضافة إلى أجهزة لتقدير المدى والتصويب.[22]

وفي الوقت الذي تبذل فيه الهند جهوداً مضنية لإغلاق حدودها بوجه المتسللين الإرهابيين، فقد غدت بحاجة إلى معدات أفضل لمراقبة الحدود من النوع الذي طورته إسرائيل خلال السنوات المنصرمة لمواجهة التحديات الناشئة عن عمليات التسلل. وقد زودت إسرائيل القوات المسلحة الهندية أيضاً برادارات ميدانية متنقلة، وتشكيلة واسعة من مجسات الكشف عن حركة الأشخاص، وأجهزة حرارية للرؤية يمكن حملها باليد، ومعدات للرؤية الليلية.[23]

المشاريع الفضائية

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، توصلت وكالتا الفضاء في الهند وإسرائيل إلى اتفاق للتعاون فيما بينهما، ومع أن البرامج الفضائية ذات طابع مدني من حيث الاسم، إلا أنها تؤدي مهام عسكرية ليست بخافية على أحد. ومابرحت وزارة الدفاع الإسرائيلية تعمل على حث المستثمرين لتوظيف أموالهم في برنامجها الفضائي العسكري الذي يقوم على بناء كوكبة من أقمار صناعية صغيرة الحجم، قليلة الكلفة نسبياً ومتعددة الأغراض ويمكن إطلاقها عند الحاجة من طائرات مقاتلة. وكان كريشناسوامي كاستورينانجان (Krishnaswami Kasturirangan)، رئيس الوكالة الهندية لأبحاث الفضاء، يوم زار إسرائيل في آب/ أغسطس 2003، قد أعرب عن اهتمامه بالرؤية الإسرائيلية لهذا النوع من الأقمار وتوظيفها قائلاً: إن «لدى إسرائيل الكثير مما يمكن أن تقدمه مستقبلاً في ميدان برامج التعاون»،[24] بل كان القمر الإسرائيلي التجسسي أفق (Ofeq) قد أثار اهتمام الهند حتى قبل هذه الزيارة.[25]

التيارات الإسلامية المتطرفة

أسهمت المخاوف المشتركة من تنامي التيارات الإسلامية المتطرفة - سواء أكانت في الداخل أو قدمت من بلدان مجاورة - في توطيد العلاقات الهندية-الإسرائيلية. ففيما

يتصل بالهند، جاءت الثورة الشيعية في إيران عام 1979 لتضفي الشرعية على محاولات الجنرال ضياء الحق – الذي استولى على السلطة في باكستان عام 1977 – الرامية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في البلاد. وبالتالي، فقد اجتمع هذا النمط من نظام الحكم الذي أقامه مع التطورات التي شهدتها أفغانستان ليمنحا الحركات الإسلامية الراديكالية في المنطقة الهندية زخماً قوياً. ولم تتردد باكستان في تقديم الدعم للإسلاميين المتطرفين بما يخدم أهداف سياستها الخارجية في كل من الهند وأفغانستان. وعلى الرغم من أن المؤسسة العسكرية الباكستانية ذات التوجهات العلمانية كانت ماتزال هي صاحبة الأمر والنهي، فإن البلاد ظلت ماضية شيئاً فشيئاً صوب التطرف، لا بل ثمة دلائل بدت تنذر بخضوعها لنظام حكم إسلامي راديكالي.[26]

ومع أن باكستان تحتل موقعاً نائياً نسبياً من الناحية الجغرافية، إلا أن إسرائيل كانت وماتزال ترقب تطور الأحداث هناك بقلق شديد ولاسيما أن الأولى تدخل في عداد الدول النووية، ناهيك عن التقارير المخابراتية التي كشفت عن أن باكستان هي منشأ التكنولوجيا التي أسهمت في تطوير معدات الطرد المركزي الخاصة بمفاعل أصفهان الإيراني لتخصيب اليورانيوم.[27] ولاشك في أن قيام نظام حكم إسلامي في إسلام أباد يقوي القناعة بفكرة "القنبلة الإسلامية" سيغدو السيناريو الأشد إيلاماً بالنسبة لإسرائيل.

المخاوف الأخرى التي تساور الهند وإسرائيل على حد سواء متأتية من المملكة العربية السعودية والدور الذي تلعبه في نشر الفكر الإسلامي الأصولي.[28] ومن جانبها، تسعى إسرائيل أيضاً على الصعيد الدولي إلى إضعاف النفوذ الذي تمارسه المملكة نظراً للضرر الذي تلحقه مواقف هذه الأخيرة بالمصالح الإسرائيلية، فباتت تبذل محاولات نشطة لحث الولايات المتحدة الأمريكية على ممارسة ضغوط أقوى على الرياض لمنعها من تمويل منظمات من قبيل حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

وفي فترة التسعينيات من القرن العشرين، تحولت إيران إلى العدو الأكبر لإسرائيل بعد أن أضحت مخاوفها منها الآن أعظم من أي وقت مضى بسبب خطابها التحريضي المتشدد والبرامج التي أقامتها لتطوير الصواريخ وأسلحة التدمير الشامل. وفي تقدير

إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، فإن إيران الإسلامية، الراعية للإرهاب و الساعية لامتلاك قدرات نووية، قد حلت بديلاً عن العراق كعدو رئيسي لإسرائيل إبّان فترة التسعينيات.[29] ففي أواخر عام 1999، كانت إيران قد قطعت شوطاً هاماً على طريق تطوير صاروخ شهاب-3 (أرض-أرض) ذي المرحلتين الذي يتم تصنيعه تأسيساً على مواصفات صاروخ نودونج (Nodong) الكوري الشمالي وبمساعدة من خبراء روس عملوا على تحديث تصاميمه ومنظوماته الفرعية، وقد أُختبر أول مرة في تموز/ يوليو 1998. وبفضل مداه الذي يصل إلى 1300كيلومتر فإن الصاروخ يضع إسرائيل تحت رحمة قوته الضاربة. وفي أعقاب اختبار ناجح آخر أجري في تموز/ يوليو 2003، أعلنت إيران وضع الصاروخ قيد الخدمة العملياتية الفعلية.[30]

وفي إطار مواجهة التيار الإسلامي الراديكالي، صارت كلتا الدولتين تولي اهتماماً متزايداً بتركيا كنموذج بديل يمثل العالم الإسلامي؛ فهذه دول تتبنى نظاماً علمانياً وتقف في مواجهة هذا التيار سواء في داخل البلاد أو من خارجها. وكانت تركيا وإسرائيل قد أسستا في فترة التسعينيات شراكة استراتيجية تستند إلى مجموعة معقدة من المصالح الإقليمية المعقدة. ومهما يكن، وعلى الرغم من أن تركيا كانت قد تلكأت في الاستجابة لمحاولات التقارب الهندية – بسبب علاقاتها التاريخية مع باكستان وتعاظم نفوذ الجماعات الإسلامية في الداخل – فإن الحرب على الإرهاب، كمسألة فائقة الأهمية بالنسبة لكلا البلدين، قد وضعتهما على الجانب نفسه من الجدار السياسي، وما لبثا أن أقاما في أيلول/ سبتمبر 2003 فريق عمل مشتركاً مكلفاً بمحاربة الإرهاب كمقدمة لزيارة رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجبايي لتركيا في الشهر ذاته، ولم يكن لإسرائيل سوى دور ثانوي لعبته في التقريب ما بين أنقرة ونيودلهي.

وفي كل من الهند وإسرائيل ثمة أقلية مسلمة تخشى الدولتان أن تتحول في كل منهما إلى طابور خامس، ففي الأولى يقرب تعداد هذه الأقلية من 140 مليوناً، وهي بذلك تمثل ثاني أضخم طائفة إسلامية (بعد إندونيسيا) في أي من دول العالم. وعلى الرغم من أن شريحة واسعة من هذه الأقلية قد اندمجت إلى حد كبير ضمن المجتمع

الهندي، فإن الاحتمال يظل قائماً في انضواء البقية المتبقية منها تحت لواء التطرف. وفي إسرائيل يقيم مليون عربي أو أكثر يشكلون قرابة 20٪ من سكانها. ومع أن القسم الأعظم منهم مواطنون يحترمون الأنظمة والقوانين الإسرائيلية، إلا أن القلق يظل يساور إسرائيل حيال تعاطفهم المتزايد مع المنظمات الإسلامية والصلات التي تربطهم بنظيراتها من الجماعات الفلسطينية، بل إنها باتت تواجه زيادة مهمة في أعداد العرب الإسرائيليين الضالعين في نشاطات إرهابية.

المحيط الهندي

لا شك في أن الروابط الهندية ـ الإسرائيلية تنطوي على أبعاد ومضامين ذات صلة بمنطقة المحيط الهندي. فمن البديهي أن الهند هي أحد اللاعبين الدوليين الرئيسيين في هذه المنطقة التي أصبحت في السنوات الأخيرة موضع اهتمام بالغ من جانب إسرائيل، نظراً إلى أن هذه الأخيرة ترى فيها – تاريخياً – ممراً يوصلها إلى بلدان الشرق، ولاسيما وأنها غير قادرة على سلوك الطرق البرية التي قطعها عليها الجيران العرب الأعداء. وإسرائيل معنية بشكل خاص بواحدة من نقاط الاختناق الموصلة إلى المحيط الهندي وتلك هي مضيق باب المندب الذي تمر عبره الصادرات الإسرائيلية المتجهة إلى جنوب آسيا وشرقيها جميعاً. والواقع هو أن هذا المضيق كان يجول في ذهن إسرائيل يوم كانت تبذل محاولاتها لإقامة وجود عسكري في إثيوبيا أولاً ومن ثم في أريتريا (بعد انفصالها). وفي هذا السياق، وعلى النحو ذاته، كان لكل من كينيا وجنوب أفريقيا الواقعتين على سواحل المحيط الهندي أيضاً نصيب مماثل من اهتمام إسرائيل.

وبالعودة إلى سواحل المحيط الهندي، برزت إيران – في أعقاب الإطاحة بصدّام حسين عام 2003 – لتصبح الشغل الشاغل الرئيسي لإسرائيل، فعمدت تبعاً لذلك إلى إطالة المدى الاستراتيجي لقوتها في البحر والجو. وابتداءً من مطلع التسعينيات شرعت إسرائيل بتعزيز قدرتها على نشر منظومات بحرية وجوية عسكرية ذات مديات بعيدة تزيد على 1500 كيلومتر، واشترت من الولايات المتحدة الأمريكية طائرات بعيدة المدى من طراز (F-15I) و(F-16). وفي عام 1999، بلغت قيمة صفقة طائرات (F-16) وحدها قرابة مليارين ونصف مليار دولار واشتملت على 50 طائرة ومعدات

الإسناد المرتبطة بها. وترك الاتفاق الباب مفتوحاً أمام إسرائيل لشراء 60 طائرة إضافية من هذا النوع، فيما تواصل في الوقت الحاضر توسيع نطاق خياراتها في مجال تزويد طائراتها بالوقود جواً.[31] وبموازاة تقوية سلاحها الجوي، بنت إسرائيل قوة بحرية تصلح للعمل في المحيطات، وقد شوهد في المحيط الهندي عدد من الطرّادات (سفن الحراسة الصغيرة) الإسرائيلية من طراز سار ـ 5 (Saar-5) القادرة على المكوث في البحر لفترات طويلة من الزمن، فيما حرصت على تزويد غواصاتها الثلاث الجديدة بمعدات تتيح لها إطلاق صواريخ كروز بعيدة المدى، كان أحدها قد جرى اختباره في المحيط الهندي، وهذا كان سبباً لظهور تقارير تحدثت عن تعاون هندي ـ إسرائيلي بحري.[32] ولأن الهند – على أية حال – لا اعتراض لديها على تنامي الوجود الإسرائيلي في هذا المحيط، فإن إسرائيل تخطط لزيادة حجم قوتها من الغواصات إلى ثلاثة أضعاف ما هي عليه الآن وبناء المزيد من الطرّادات من طراز سار ـ 5. وبكلمة أعم، فإن اهتمام المحللين الاستراتيجيين الإسرائيليين بالقوات البحرية بات يتزايد، وذلك لضمان العمق الذي تحتاجه إسرائيل ولنشر قوة "الضربة الثانية" النووية انطلاقاً من الغواصات الحربية.[33]

وعلى صعيد آخر، فإن القدرات التكنولوجية الباكستانية المتطورة في مجال الأسلحة النووية والصواريخ باتت مبعث قلق للهند وإسرائيل على حد سواء. ويتركز حديث الخبراء الاستراتيجيين الهنود في حواراتهم مع نظرائهم الإسرائيليين على أن باكستان جادة في التحول إلى مزود لدول مثل إيران وليبيا وسوريا والمملكة العربية السعودية بصواريخ متوسطة المدى حيث تلعب هذه الأخيرة دوراً رئيسياً في تمويل صفقات كهذه. وكان كي. سانثانام (K. Santhanam) مدير المعهد الهندي للدراسات والتحليلات الدفاعية، قد أعلن أن «باكستان عازمة على بيع الصواريخ لدول الشرق الأوسط . . . وأن سوريا تنشد الحصول على صواريخ غوري (Ghauri)».[34] وتأتي مخاوف إسرائيل في المقام الأول من تسريب التقنيات النووية – سواء بترخيص رسمي أو بطرق غير شرعية – إلى إيران ودول العالم العربي.

ومن جانبها، فإن باكستان يساورها قدر مماثل من القلق حيال قدرات إسرائيل الحربية والعلاقات التي تربطها بالهند في هذا المجال، والتي ربما غدت دافعاً لتكثيف حدة الجدل الدائر في باكستان حول إقامة علاقات مع إسرائيل. وكان الرئيس برويز مشرف قد دعا مرات عدة إلى إجراء نقاشات عامة بشأن إنشاء علاقات دبلوماسية مع إسرائيل منوهاً إلى أن بلداناً عربية وإسلامية أخرى قد فعلت ذلك.[35]

وإذا كان مشرف قد بعث بالفعل برسائل كهذه إلى إسرائيل، فإن هذه الأخيرة مهتمة بالقدر نفسه بتطبيع علاقاتها مع دول إسلامية مهمة. ولعل بناء علاقات ودية مع دول تضم أعداداً ضخمة من السكان المسلمين يمكن أن يسهم في "تذويب" البعد الإسلامي للصراع العربي-الإسرائيلي، كما هي الحال بالنسبة للعلاقات الإسرائيلية-التركية المتطورة.

آسيا الوسطى

ترتبط الهند بصلات استراتيجية وثقافية قديمة العهد مع آسيا الوسطى الغنية بمصادر الطاقة والتي لم تفتح أبوابها أمام العالم الخارجي إلا مؤخراً،[36] وهي تطلق عليها في الوقت الحاضر وصف "الجار الاستراتيجي الأوسع"، حيث تتسابق مع منافستيها الصين وباكستان للفوز بمواقع نفوذ فيها.[37] وبطبيعة الحال، فإن إسرائيل ليست أقل اهتماماً بهذه البقعة الجديدة من بقاع "الشرق الأوسط الكبير". ومثلما هي الهند، فإن إسرائيل تبيع هي الأخرى معدات حربية لدول آسيا الوسطى وأقامت لنفسها فيها حضوراً دبلوماسياً وتجارياً وإن كان متواضعاً. وتضع كل من إسرائيل والهند نصب أعينهما الحد من النفوذ الذي تمتلكه إيران والمملكة العربية السعودية، الراعيتان للتيار الإسلامي الراديكالي هناك، إذ إنهما تفضلان بدلاً من ذلك حضور تركيا العلمانية، ويحدوهما الأمل في أن تقتدي دول آسيا الوسطى بالنموذج التركي لا الإيراني، ناهيك عن رغبتهما في استمرار تدفق النفط والغاز من هذه المنطقة دون عوائق تنشأ عن تزعزع الاستقرار فيها. وقد يختلف البلدان على الاتجاه الذي ستسلكه خطوط الأنابيب المقترحة، ولكنهما متفقتان على رغبتهما في ضمان أسعار منخفضة لمصادر

الطاقة. وإذا كان انخفاض الأسعار يصب في صالح الاقتصاد الهندي، فإنه لابد وأن يسهم أيضاً - وفقا لحسابات إسرائيل السياسية - في انحسار دائرة النفوذ التي أنشأتها دول العالم العربي.

البعد الأمريكي

ثمة شكوك مابرحت تساور نيودلهي حيال واشنطن، "الصديق المخادع" الذي ماانفك يظهر مشاعر الود نحو باكستان والصين. وبدا واضحاً أن العلاقات الأمريكية-الهندية الناشئة (حتى في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر) لم تكن كافية لجلب الهند إلى الحظيرة الأمريكية.[38] ومن هنا، فإن تحسن العلاقات ما بين الهند وإسرائيل لابد أن ينطوي على إمكانية تنقية الأجواء من عدد من القضايا العالقة بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية.

وكما ورد من قبل، فإن الهند تعتقد بأن تطوير علاقاتها مع إسرائيل سيكون له أثر إيجابي على المواقف التي تتخذها واشنطن حيالها. ومع أن قوة اللوبي الصهيوني غالباً ما يبالغ في تقديرها، فإنه يظل مؤثراً إلى حد كبير. وخلال فترة التسعينيات لم يتطلب إقناع هذا اللوبي بالوقوف إلى جانب الهند بذل الكثير من الجهد، فالمنظمات اليهودية الأمريكية تمتلك من الذكاء السياسي ما يكفي لإدراك أهمية الهند بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ولتفهم المنافع المحتملة وراء إقامة علاقات ودية مع المجتمع الهندي في الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيزها. ويكاد يكون مؤكداً أن إرساء أسس وطيدة للتعاون بين المجتمعين الهندي واليهودي في المهجر الأمريكي سيضاعف من قوة أصوات هذين المجتمعين اللذين وإن كانا صغيرين من حيث العدد - قرابة 5.2 ملايين يهودي و1.8 مليون هندي - إلا أنهما يتمتعان بقدر وافر من التعليم والثراء والولاء للنظامين الديمقراطيين القائمين في بلديهما اللذين يواجهان اليوم ما أضحى يُعد على نحو متزايد عدواً مشتركاً. وفي هذا السياق، تعمل منظمات من قبيل اللجنة الأمريكية-الإسرائيلية للشؤون العامة واللجنة اليهودية الأمريكية والمعهد اليهودي للشؤون الأمنية القومية والمؤتمر اليهودي الأمريكي على مد العلاقات

مع كل من الهند واللوبي الهندي في واشنطن بأسباب القوة والازدهار. وثمة رغبة شديدة كانت تقف وراء اندفاع العديد من أعضاء اللجنة الأمريكية ـ الهندية للعمل السياسي سواء لمواكبة نشاطات جماعات الضغط اليهودية الأمريكية أو لعقد شراكة طويلة الأمد.

وتأسيساً على ذلك، فقد نشأت علاقة ممتازة بين المجتمعين وصارا يعملان جنباً إلى جنب على التعامل مع عدد من القضايا ذات الصلة بالشؤون الداخلية والخارجية، كالجرائم التي ترتكب بدافع الكراهية، والهجرة وقوانين محاربة الإرهاب، ناهيك عن مؤازرة المرشحين الذين يقفون إلى جانب إسرائيل و الهند. ولقد أفلح هذا التحالف اليهودي ـ الهندي في الفوز بموافقة إدارة الرئيس جورج بوش على قيام إسرائيل ببيع أربعة من الطائرات المزودة برادارات (فالكون) للإنذار المبكر، وتمكن – إضافة لذلك – في تموز/ يوليو 2003 من إقناع الإدارة الأمريكية بإضافة بند إلى اتفاقية المساعدات الأمريكية لباكستان يدعو إسلام أباد إلى وقف عبور المقاتلين الإسلاميين إلى داخل الهند، والحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل.[39]

وثمة منافع عدة يمكن أن يتيحها التعاون الهندي ـ الإسرائيلي في مجال مشتريات الأسلحة، وأولها التغلب على التردد الأمريكي في إقرار مبيعات المعدات المتطورة للهند لا تلك المصنّعة في إسرائيل فحسب، بل الأمريكية الصنع أيضاً كصواريخ باتريوت المتطورة، مثلاً. وثانياً، أن الهند يهمها كثيراً منع باكستان من شراء أحدث المعدات الحربية الأمريكية كالطائرات بخاصة. ثالثاً أن الهند، شأنها شأن إسرائيل نفسها، مهتمة بشكل خاص بانتقال التكنولوجيا الأمريكية إليها. وعلى أية حال، وعلى الرغم من أن أي إسهام أمريكي واسع النطاق في بناء ترسانة الأسلحة الهندية قد يأتي على حساب منتجات إسرائيل وما تمتلكه من تقنيات، إلا أن هناك ما يكفي من المصالح المتداخلة للحفاظ على أواصر التعاون القائم بين الدولتين.

ومن بين نقاط الاتفاق الأخرى التي تلتقي عندها الدولتان المعاهدات والأنظمة الدولية الخاصة بالحد من انتشار الأسلحة والتي تحظى برعاية الولايات المتحدة

الأمريكية لها. فقد وقفت كل من إسرائيل والهند بوجه الضغوط الأمريكية الرامية لإجبارهما على الامتثال لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) والتي ترى الدولتان أنها ليست إلا اتفاقاً عقيماً حافلاً بالنواقص والعيوب. وترفض الهند الالتزام بنظام مراقبة تقنية الصواريخ (MTCR) لعام 1987، فضلاً عن أنها وقفت موقف المعارض للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بكل من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) المبرمة عام 1996 ومعاهدة حظر المواد الانشطارية (FMCT).

وعلى أية حال، فإن إسرائيل الأكثر تأثراً بالضغوط الأمريكية أبدت استعدادها للتعامل مع مثل هذه المعاهدات والاتفاقيات على الرغم من شكوكها التقليدية حيال الجهود المبذولة في ميدان الحد من انتشار الأسلحة والمنظمات الدولية المعنية بهذا الموضوع. فهي في عام 1991 قد قبلت بنظام مراقبة تقنية الصواريخ، ووقعت في العام التالي على اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية (CWC)، بيد أنها علّقت مصادقتها عليها حتى الآن. وعلاوة على ذلك، فقد أخذت إسرائيل على محمل الجد المحادثات المتعددة الأطراف التي أجريت خلال الفترة بين عامي 1991 و1996 بشأن مسألتي الحد من الأسلحة والأمن الإقليمي، وسبق أن أبدت استعدادها الالتزام بمعاهدة لفرض حظر شامل على التجارب النووية كانت قد أُدرجت عام 1993 على الأجندة الدولية للحد من انتشار الأسلحة. بل إن الحكومة الإسرائيلية كانت في عام 1998 قد وافقت على التحرك باتجاه القبول بمعاهدة حظر المواد الانشطارية. غير أن إسرائيل، مع ذلك، رفضت التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعندما جرى تمديد العمل بها عام 1995 قبلت الولايات المتحدة الأمريكية ضمناً بالطلب الذي تقدمت به إسرائيل لاستثنائها منها.

ومع أن إسرائيل استطاعت أن تفعل ذلك من غير أن تعرِّض مصالحها الحيوية للخطر، إلا أنها عادت للتخوف مجدداً من المحاولات الأمريكية الرامية لجرها إلى مظلة المعاهدات والمواثيق الدولية. ومهما يكن، فقد تنفست كل من إسرائيل والهند الصعداء بعد أن تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية قليلاً عن مواقفها المتحمسة حيال الحد من انتشار الأسلحة، وهو التحول الذي سمح أيضاً بتخفيف القيود المفروضة

على صادرات الصواريخ وتسهيل بيع منظومات (ABM) الأمريكية - بما في ذلك صواريخ آرو-2 التي تنتجها شركة بوينج - لكل من الهند وتركيا وربما لكوريا الجنوبية أيضاً.

ولعل تحالفاً ثلاثياً كان سينشأ عن هذا التوافق الأمريكي-الهندي-الإسرائيلي في المواقف حول قضايا استراتيجية مثل مكافحة الإرهاب والدفاع الصاروخي والحرب الوقائية. وكان مستشار الأمن القومي الهندي، براجيش ميشرا (Brajesh Mishra)، قد اقترح تحديداً أثناء زيارته الرسمية لواشنطن في أيار/ مايو 2003 تشكيل تحالف مضاد للإرهاب يضم الدول الثلاث،[40] وقال في كلمة ألقاها أمام اجتماع لإحدى المنظمات اليهودية-الأمريكية في واشنطن: «إن تحالفاً كهذا سيمتلك الإرادة السياسية والسلطة الأخلاقية لاتخاذ قرارات جريئة حيال العمليات الإرهابية الخطيرة».

أما ما يتعلق بالدعم الأمريكي لهذا المقترح، فلطالما دخل السفير الأمريكي السابق لدى الهند، روبرت بلاكويل (Robert Blackwill)، في صدام مع مساعدة وزير الخارجية كريستينا روكا (Christina Rocca) بسبب تأييده لفكرة بناء علاقات دفاعية أمريكية-هندية وإشراك إسرائيل في محور ثلاثي استراتيجي كهذا. ومتى ما أبدت واشنطن حماساً أشد حيال هذا المقترح، فلعله سيغري الهند وإسرائيل على الانضمام إليه في حال رسم معالمه بصورة أوضح.

استنتاجات

يبدو أن العلاقات المستقرة التي باتت تجمع بين إسرائيل والهند قد تخطت حدود الوفاق الآني المؤقت القائم على حماية مصالحهما كبائع ومشترٍ في سوق السلاح. فحركة التجارة المدنية آخذة بالازدهار، والانفتاح على أسواق الهند - التي يقدر لعائدات اقتصادها بلوغ حاجز التريليون دولار بحلول العام 2010 - قد عاد على إسرائيل بمنافع اقتصادية كثيرة. وعلى النحو نفسه، فإن الهند هي الأخرى باتت تجني ثمار هذه العلاقة على الصعيدين العسكري والاقتصادي. وصار واضحاً أن كلتا

الدولتين قد توصلت إلى الأسلوب الصحيح لوضع علاقاتهما الثنائية على المسار السليم وتجاوز مسببات الخلاف. وإذا بقيت الدولتان تواجهان تحديات أمنية وطنية خطيرة، فإن التوجهات الرئيسية الاستراتيجية لكل منهما ستسهم دون ريب في ترسيخ أسس العلاقات القائمة بينهما.

ولا شك في أن علاقات كهذه تنطوي على مضامين ودلالات جيو-سياسية واسعة تتعدى ما يمكن أن تمنحه من قوة مضافة لهاتين القوتين الإقليميتين. فهي من شأنها أن تزيد من تقبل الدول العربية لإسرائيل كأمر واقع، وأن تحسّن قدرات الردع الهندية بما يسهم في توطيد الاستقرار في جنوب آسيا. ولعل الجهود والتحركات الدبلوماسية التي تولدت عن هذه العلاقات ستساعد على تمتين العلاقات ما بين الغرب ووسط آسيا وجنوبيها، الأمر الذي سيعطي فكرة "الشرق الأوسط الكبير" زخماً أقوى.

وينطوي التعاون الهندي-الإسرائيلي أيضاً على قيمة كبرى بالنسبة للحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب، وهو سبب مهم يدعو واشنطن إلى مؤازرة الوفاق القائم بين الدولتين ومثلما فعلت فيما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية-التركية، ولتعمل في الوقت نفسه على تهدئة أكبر قدر ممكن من المخاوف الباكستانية. ولابد أن لدى واشنطن أسباباً وجيهة عدة تدفعها لحث الهند وإسرائيل على توسيع أطر التعاون فيما بينهما في ضوء احتمالات تنامي المصالح الأمريكية في المحيط الهندي. فهذا المحيط قد اكتسب أهمية جيو-سياسية بعد أن اجتمعت عند سواحله قضايا عدة من بينها أسلحة الدمار الشامل، وتيارات التطرف الإسلامي، والإرهاب، وتجارة المخدرات. كما يتعين على واشنطن في الوقت نفسه أن توظف هذا الوفاق الهندي-الإسرائيلي لبناء تعاون أوثق بين سائر الديمقراطيات الآسيوية التي تواجه هي الأخرى تحديات أمنية مماثلة (الإرهاب والصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل..إلخ) يثيرها ضدها خصوم الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل بلداناً مثل تركيا وتايوان واليابان وكوريا الجنوبية تحتل صدارة الدول المرشحة للالتحاق بالهند وإسرائيل في مثل هذه البنية الأمنية الشاملة.

الهوامش

1. ديفيد بن جوريون، أول رئيس وزراء إسرائيلي، هو صاحب مبدأ "المحيط الخارجي". وفيما يتعلق بتطبيقه، انظر:

Aaron S. Klieman, *Israel and the World After 40 Years* (Washington: Pergammon-Brassey's, 1990), 92, 168-9, 236.

2. انظر:

Yaakov Shimoni, "India: The Years of Estrangement," in Moshe Yager, Yoseph Govrin, and Ariyeh Oded, eds., *Ministry for Foreign Affairs: The First Fifty Years* (Hebrew) (Jerusalem: Keter, 2002), 539-40.

3. انظر:

Moshe Yager, "Fundamental Factors in Asia-Israeli Relations," in Yager, Govrin and Oded, *Ministry for Foreign Affairs*, 534; Giora Bachar, "The Normalization in Indian-Israel Relations," ibid., 543.

4. انظر:

Moshe Yager, "How Was Normalization Achieved in Indo-Israeli Relations?" *Nativ* (Hebrew), January 2003, 1-11; Bachar, "The Normalization in Indian-Israel Relations," 543-49.

5. انظر:

P. R. Kumaraswami, "India-Israel: Emerging Partnership," *Journal of Strategic Studies*, December 2002, 198.

6. انظر:

P. R. Kumaraswami, *Israel and India: Evolving Strategic Partnership*, Mideast Security and Policy Studies No. 40 (Ramat Gan: Begin-Sadat Center for Strategic Studies, September 1998).

7. انظر:

Amy Waldman, "The Bond Between India and Israel Grows," *New York Times*, September 9, 2003.

8. انظر:

Stephen P. Cohen and Sumit Ganguly, "India," in Robert Chase, Emily Hill, and Paul Kennedy, eds., *The Pivotal States: A New Framework for U.S. Policy in the Developing World* (New York: Norton, 1999), 50-51.

9. انظر:

K. Shankar Bajpai, "Untangling India and Pakistan," *Foreign Affairs*, May/June 2003, 114.

10. Ibid., 125.

11. انظر:

P. R. Kumaraswami, *Beyond the Veil: Israel-Pakistan Relations*, JCSS Memorandum, 55 (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 2000).

12. انظر:

Rahul Dutta, "India, Israel Have Big Plans," *The Pioneer* (New Delhi), January 21, 2003.

13. انظر:

"Israeli company targets arms sales to India," Press Trust of India (PTI), BBC Monitoring South Asia, New Delhi, Februay 5, 2003.

14. انظر:

Vivek Raghuvanshi, "India Relies on Israel for UAV Needs," *Defense News*, Februray 24, 2003.

15. انظر:

Vivek Raghuvanshi, "India Imports Naval Missile Defenses," *Defense News*, May 23, 2003.

16. انظر:

Vivek Raghuvanshi, "India's Military Seeks $1.5 Billion in Radar Gear," *Defense News*, June 20, 2003.

17. Vivek Raghuvanshi, "India Eyes Pakistan Providers," *Defense News*, May 12, 2003.

18. انظر:

Barbara Opall-Rome, "Israel, Russia Establish Intellectual Property Deal," *Defense News*, March 17, 2003.

19. انظر:

Vivek Raghuvanshi, "India Ordnance Board Looks Overseas," *Defense News*, May. 26, 2003; and his "India Strives for Missile-Building Hub," *Defense News*, February 24, 2003.

20. "IAI, Indian Firm Start Venture," *Defense News*, February 17, 2003.

21. انظر:

Statesman (New Delhi), February 28, 1992, quoted in Kumaraswamy, *Israel and India*; Remarks of Maj. Gen. Uzi Dayan, National Security Advisor, in Amit Navon, "The Indian Knot," *Maariv* Weekend Magazine, September 20, 2002.

22. Vivek Raghuvanshi, "India to Create Strike Force," *Defense News*, May 12, 2003.

23. "India, Israel Defense Ties to Get a Boost," PTI, *Hindustan Times*, May 22, 2003.

24. انظر:

Barbara Opall-Rome, "Israel Seeks Partners for Military Space," *Defense News*, August 18, 2003.

25. "India Acquires Green Pine Radars from Israel", *Times of India*, June 28, 2002.

26. للوقوف على تقييم متوازن بهذا الشأن، انظر:

Stephen Philip Cohen, "The Jihadist Threat to Pakistan," *Washington Quarterly*, Summer 2003, 7-26.

27. Zeev Schiff, "The Discovery of the Shehab-3," *Haaretz*, July 23, 2003.

28. انظر:

For an exposition of Saudi mischief, see Dore Gold, *Hatred's Kingdom: How Saudi Arabia Supports the New Global Terrorism* (New York: Regenry Publishing, 2003).

29. انظر:

"Interview with PM Rabin," *Bamabane*, September 23, 1992. See also Stuart A. Cohen, "Israel's Changing Military Commitments, 1981-1991," *Journal of Strategic Studies*, September 1992, 330-50.

30. لنظرة تقييمية حول برنامج إيران النووي، انظر:

Michael Eisenstadt, "Living with a Nuclear Iran?" *Survival*, Autumn 1999, 124-48, and more recently, Douglas Frantz, "Iran Closes In Ability to Built a Nuclear Bomb," *Los Angeles Times*, August 4, 2003.

31. انظر:

Barbara Opall-Rome, "Israel Expands Refueling Options," Defense News, May 12, 2003.

32. "India Assisting Israeli Navy," *Times of India* (online version), June 17, 2002.

33. انظر:

Maj. Gen. (ret.) Shlomo Erel, "The Sea as Strategic Depth," *Maarachot*, April 2003, 46-49; and Zeev Almog, "Strategic Depth Must be Sought in the Sea," *Haaretz*, June 26, 2003.

34. عن محاضرة ألقيت في مركز بيجن ـ السادات للدراسات الاستراتيجية بجامعة بار- إيلان في نيسان/ إبريل 2002. يتميز صاروخ غوري، الذي تم تطويره بدعم صيني في فترة التسعينيات، بمدى يصل إلى 1500 كيلومتر ويمكن تزويده برأس نووي. وفي عام 1998 أجرت باكستان تجربة إطلاق ناجحة له، وهي تعمل على تطوير نماذج منه ذات مديات أطول.

35. "Musharraf Calls for a Debate on Relations with Israel," *Haaretz*, June 30, 2003.

36. انظر:

Cohen and Ganguly, "India," in Chase, Hill, and Kennedy, eds., *The Pivotal States*, op. cit., 40.

37. انظر:

Olga Oliker, "Conflict in Central Asia and South Caucasus," in Olga Oliker and Thomas S. Szayna, eds., *Faultlines of Conflict in Central Asia and South Caucasus, Implications for the U.S. Army* (Santa Monica: RAND, 2003), 225-6. See also, Meena Singh Roy, "India's Interests in Central Asia," *Strategic Analysis*, March 2001, 2273-89.

38. انظر:

Cohen and Ganguly, "India" op. cit., 54. For recent analyses of US-Indo relations, see Teresita C. Shaffer, "Building a New Partnership with India," *Washington Quarterly*, Spring 2002, 31-44; and Robert M. Hathaway, "The US-India Courtship," *Journal of Strategic Studies*, December 2002, 6-31.

39. انظر:

Larry Ramer, "Pro-Israel Activities Seeking Allies Among Immigrants from India," *Forward*, October 11, 2002; and Alan Cooperman, "India, Israel Interests Team Up," *Washington Post*, July 19, 2003.

40. انظر:

"India's top security official moots India-US-Israel anti-terror axis," New Delhi (AFP), May 10, 2003.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب : 4567 ـ أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 971-2-6423776 ـ فاكس: 971-2-6428844

E-mail: pubdis@ecssr.com
Website: http://www.ecssr.com

ISSN 1682-1211

ISBN 9948-00-739-5